كما في المنطقي ونص عليه الدماميني على المغني ومواد
الازهرية ومن فساد الزمان ابن قرين حال قرائي
الشيخ خالد على الاجرومية سنة اربع وسبعين
بعد المائة والالف ان الاعراب يطلق على التطبيق
المذكور وانه هو المراد في نحو اهو زيد جائز فينصب
على المركب ليس الا فسمعه بعض اهل العلم الازهر
فاستغربه وشدد على النكير فيه فصار يتحدث به
في المجالس حتى بلغني واعجب منه ان بعض كبار المشايخ
الروسا في الازهر انكره ايم حين عرضت عليه الواقعة
فانا لله وانا اليه راجعون ثم لما عرضت المسئلة على
غير واحد من الادباء وافقني ظنه فلله الحمد

قوله الكلمة قول مفرد الخ في الكلمة للحقيقة والماهية
كما هو الحق عند في كل حد ورسم وقوله قول مفرد خرج
عن الكلمة المصورة وليس القصد الاخبار بالمفرد
ان الحد مع المحدود لا حكم فيه لانه انما جيء بالكلي
للتفسير لان يحكم به كيف والشيء قبل حده مجهول
والقصد بقي فرع عن التصور فقولك الانسان حيوان
ناطق في قوة الانسان اي الحيوان الناطق وليس
القصد انك متصور الانسان بوجه ما فيحكم لك
عليه بانه حيوان ناطق والاصح قول بعض المشايخ
الشارح يفيد التصور ثم قوله قول قال النفاكهي

في شرح

في شرح هذا المتن هو كالجنس قلت هو مبني على قول
بعضهم الامور الاصطلاحية اعتبارية لا تفهم حقيقتها
في الواقع فتعاريفها رسمية لجواز انها غير ذاتيات
اي والجنس حقيقة انما هو في الذاتيات لكن اوضحنا
رده في كتابة الازهرية بما نال القطب الرازي في شرح
الشمسية انه ليس حقيقة الامور الاصطلاحية
الا ما عينها لها اهل الاصطلاح واعتبروها بازائها
كما انه ليس حقيقة الانسان الا ما وضعه الواضع
فهي حد ورسم فالقول جنس حقيقة والمفرد فصل
على ان الجزم بالرسمية لا ينتجه عدم العلم بالحقيقة
لجواز انه الحقيقة فقوله لم يقل قولنا ليطابق
كلمة لان شرط موافقة الخبر للمبتدا ان يكون مشتقا
او مؤولا به ليرفع الضمير المبتدا لا يستوي فيه
المذكر والمؤنث وقول هذا جامد وليس مؤولا بالمشتق
لانه صار عندهم اسما للفظ المستعمل كما ان رجلا
اسم للذكر من بني آدم ولا يقصدون انه مؤول
بالمقول بمعنى ذات وقع عليها القول وان كان هو
المعنى الاصلي وكذا المفرد صار عندهم اسما لمعنى كان
المعلوم فلم يبقها على معناها الوضعي سلمنا ذلك
فالمصدر والوالد يوصف بخبر به عن المذكر والمؤنث
الواحد والمتعدد وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث

Copyright King Saud University